مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2021 المجلد:04 العدد: 02 عدد خاص ص.ص: 936-962

التدهور البيئي والنزاعات الإثنية.

The environmental degradation and ethnic conflicts

حاج داود عبد العالي، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، (الجزائر) abdelali-hadj@hotmail.fr

تاريخ إرسال المقال:21/ 08/ 2021 تاريخ قبول المقال: 20-10-2021.

الملخص:

تسعي هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التدهور البيئي والنزاعات الإثنية، محاولة إبراز وضع الهجرة الناجمة عن هذا التدهور وما يترتب عنها من تنافس على الموارد الطبيعية التي تؤدي في الغالب إلى إثارة النزاعات داخل الدول خاصة متعددة الإثنيات، التي تشهد تدهورا بيئيا يدفع بسكان المناطق التي يمسها هذا التدهور إلى الهجرة إلى مناطق أخرى والتنافس على الموارد الطبيعية، والذي يصل في بعض الأحيان إلى درجة الإقتتال بين من يسعون إلى الحصول على هذه الموارد المتواجدة في الأقاليم المهاجر إليها ومن يدافعون عنها، بإعتبار أنها تقع في أقاليمهم ولهم وحدهم وللأجيال القادمة في تلك المنطقة حق إستغلالها، وتعد القارة الافريقية من أكثر القارات التي تشهد هذا النوع من النزاعات وهو ما نحاول التطرق إليه من خلال توظيف كل من إسهامات مدرسة تورنتو والمقاربة الإثنو واقعية.

الكلمات المفتاحية: التدهور البيئي، النزاع الإثني، الهجرة، الموارد الطبيعية.

Abstract:

This study aims to analyse the relationship between environmental degradation and ethnical conflicts. It tries to highlight the status of migration resulted from this degradation, as well as, the competition over natural resources. Such competition usually trigger conflicts in many countries, especially that with multiple ethnicities which also witnessing an environmental degradation. This leads the inhabitants to compete over rare resources, and sometimes reaching the point of fighting. The competition occurs between those who seek to exploit the resources available in the target territories and those who defend these resources, since they are located in their territories. Moreover, the study will examine what has happened and what is still taking place in the African continent, using contributions from the Toronto school and the ethno-realistic approach.

Keywords: environmental degradation, Ethnic conflict, Migration, Natural resources.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2021 المجلد: 04 العدد:02 عدد خاص ص.ص:936-962

مقدمة:

إن تحديد العلاقة التي تربط التدهور البيئي بالنزاعات الإثنية يعتبر من بين الأمور المعقدة والصعبة، باعتبار أن هذا العامل لا يظهر جليا كسبب جلي لنشوب هذا النوع من النزاعات، الأمر الذي يقتضي تمعنا دقيقا وتحليلا معمقا لمختلف العوامل المتدخلة في انفجار هذه النزاعات، بما يمكن من تحديد دور كل عامل وإبراز دور العامل البيئي، و إثبات إن كان هو المسبب الرئيسي لهذا النزاع أم أنه مجرد عامل ثانوي مفجر للنزاع إلى جانب مجموعة من العوامل الأخرى.

فنتيجة لعوامل بيئية متعددة تختلف من منطقة لأخرى (جفاف، تصحر، إنزلاق وملوحة التربة...) تؤدي في الغالب إلى تراجع النشاطات الاقتصادية التي تشكل مصدر عيش رئيسي لسكان بعض الدول التي تشهد هذا التدهور البيئي، لا سيما بالنسبة للزراعة وتربية الحيوانات، إضافة إلى زيادة النمو الديمغرافي بوتيرة تتجاوز في الغالب معدل النمو الاقتصادي لهذه الدول.

وفي ظل غياب المشاريع التنموية والبرامج التي تساعد على التأقلم مع التغيرات البيئية الجديدة والظروف المصاحبة لها، تشهد هذه المناطق ضغطا بيئيا غير معهود وزيادة في إستهلاك الثروات والموارد الطبيعية القليلة، إضافة إلى الهجرات الجماعية الداخلية أو الخارجية هروبا من الظروف الصعبة وبحثا عن مناطق أخرى تتوفر بها ظروف العيش الآمن بعيدا عن التهديدات.

فقد أثبتت العديد من الدراسات بأن التغيير في المناخ الذي شهده العالم مؤخرا عمل على إحداث تغييرات بيئية خطيرة في العالم وبالخصوص في القارة الإفريقية، المعروفة بمناخها الحار والجاف المليء بالصحاري والأراضي الجافة وشبه الجافة، خصوصا منطقة الساحل وإفريقيا ما وراء الصحراء، الأمر الذي نجم عنه تدهور بيئي تجلت مظاهره في التصحر، الجفاف نتيجة انخفاض منسوب الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، انزلاق التربة وزيادة نسبة الملوحة في الأراضي الزراعية، الأمر الذي تسبب في ارتفاع نسبة الفقر وتراجع القدرات الاقتصادية لغالبية الدول الإفريقية.

الإشكالية: تسعى هذه الدراسة إلى محاولة إبراز مكانة عامل التدهور البيئي في نشوب النزاعات الإثنية بالتركيز على ما حدث في غرب السودان بين مختلف القبائل المكونة للمجتمع الدارفوري، من قبائل عربية في الشمال تمتهن تربية الإبل والأبقار، والقبائل الإفريقية في الجنوب التي تمتهن الزراعة، وذلك إنطلاقا من التساؤل الآتي: **إلى أي مدى يساهم العامل البيئي في نشوب النزاعات الإثنية؟**

منهج الدراسة: تستدعي الدراسة توظيف إسهامات مدرسة تورنتو لتفسير دور العامل البيئي وما يترتب عنه من ندرة في الموارد الطبيعية في نشوب النزاعات والصراعات، إضافة إلى توظيف المقاربة الإثنو واقعية عند تفسير دور الإثنيات في النزاعات التي شهدها عالم ما بعد الحرب الباردة بعد تغير دائرة الإهتمامات في العلاقات الدولية من الدولة كفاعل أساسي فيها إلى الفرد والمجموعات الإثنية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية البحث في تفسير العلاقة بين التدهور البيئي والنزاعات الإثنية، حيث أضحت هذه النزاعات الإثنية بعد نهاية الحرب الباردة من ميزات الدول الإفريقية و كأنها وجدت لها وفقط، بأسبابها المتعددة، خاصة البيئية منها تماشيا مع موضوع البحث، مقارنة بمناطق أخرى من العالم التي شهدت هي الأخرى تدهورا بيئيا وكوارث طبيعية على شاكلة الدول الإفريقية إلا أنها لم تشهد نزاعات ولا صراعات لدواع بيئية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع مهم في العلاقات الدولية لم يعنى به أكاديميا ولا مؤسساتيا إلا مؤخرا، و إبراز الأثر الذي أضحى يشكله التدهور البيئي في نشوب النزاعات الإثنية، بالتركيز على ما شهده إقليم دارفور، وذلك من خلال الوقوف على الجوانب التالية:

- ❖ توضيح أثر هجرة الجماعات الإثنية بسبب التدهور البيئي إلى أقاليم أخرى داخل نفس الدولة أو خارجها في نشوب النزاعات.
- ❖ تفسير العلاقة الكامنة وراء التنافس على الثروات الطبيعية بين مختلف الإثنيات في نشوب نزاعات وصراعات بينها.

المبحث الأول: التدهور البيئي والنزاع الإثني:

لم تحظى البيئة ومشكلاتها بالاهتمام و الدراسة إلا في مطلع القرن العشرين، حيث كان القانون الدولي العام أول حقل أكاديمي إهتم بالبيئة والمشاكل المترتبة عنها وساهم في إدخالها لحقل العلاقات الدولية، من خلال بحثه لإيجاد آليات قانونية لحمايتها من جهة، واستحداث مؤسسات ومنظمات دولية تسعى لتكريس هذا الهدف، وكل هذا راجع لتنامي الوعي الفردي والعالمي بدرجة الخطورة والتهديد الذي أصبحت تشكله البيئة على البشرية وأمنها، الأمر الذي ساعد في بروز إهتمام غير معهود سابقا حول هذا الموضوع من الناحية الأكاديمية المعرفية والممارساتية.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2021 المجلد: 04 العدد:02 عدد خاص ص.ص:936-962

المطلب الأول: التدهور البيئي.

يعتبر التدهور البيئي ظاهرة طبيعة يتحمل الإنسان المسؤولية الأولى في حدوثها وتعقيدها، نتيجة نشاطاته وسلوكياته التي عملت على الإخلال بالتوازن البيئي، والتي كانت لها انعكاسات كارثية ومدمرة عابرة للدول والقارات تهدد الأمن الإنساني بمختلف أبعاده. فالحديث عن التدهور البيئي يقتضي بالضرورة التطرق أولا إلى الأصل والذي هو الأمن البيئي.

الفرع الأول: الأمن البيئي.

يعتبر الأمن البيئي من المفاهيم التي ظهرت عقب التطور الذي عرفه مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة بأبعاده المختلفة والتي من بينها الأمن البيئي، بعد أن أصبح مفهوم الأمن يتجاوز التهديدات العسكرية الكلاسيكية إلى عوامل أخرى كالتهديدات البيئية، والذي يسعى إلى البحث في العوامل البيئية المهددة لأمن الأفراد والدول، مشيرا إلى أن هذه التهديدات لا تعني فقط الدولة التي تعاني منها وإنما هي عابرة للدول، مما يحتم ضرورة العمل الجماعي للحد من آثارها ومحاربة مخلفاتها الكارثية التي أدت في العديد من المناطق والدول إلى صدامات ونزاعات، سواء من أجل السيطرة على الثروات وتقاسمها، أو نتيجة الهجرة والنزوح بسبب التغيرات المناخية والتهديدات البيئية.

يعد الأمن البيئي أحد مركبات الأمن الإنساني، ويشار إليه بالأمن الحيوي الذي يشمل الأمن البيئي بمستوياته الثلاثة، الفردي والوطني والعالمي. ويجمع مفهوم الأمن البيئي بين كل من مفهوم الأمن ومفهوم البيئة نظرا لعلاقة التأثير المتبادلة بين المفهومين، وحتى يتسنى لنا تقديم تعريف شامل وجامع لهذا المفهوم يجب إعطاء تعريف لكل منهما.

أولا: البيئة:

تعرف البيئة لغة على أنها مشتقة من الفعل "بوّأ" والذي يعني المكانة أو المقام، فيقال تبوّأ الشخص منزلة في الناس بمعنى اتخذ مكانة عند القوم.[1]

كما تعرف اصطلاحا على أنها المحيط الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمله من ماء، هواء، فضاء، تربة، كائنات حية ومنشآت أقامها الإنسان لإشباع حاجاته.[2] أي أنها تعني المحيط أو هي الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الإنسان، وهي كذلك مجموعة العناصر الطبيعية والصناعية التي تحيط بحياة الإنسان والحيوان، فهي تتشكل من مجموع العوامل التي تؤثر على الوسط الذي يعيش فيه الإنسان.

كما يمكن تعريف البيئة على أنها مجموعة العوامل الطبيعية الحية منها وغير الحية، والوضعية المتمثلة في كل ما أقامه الإنسان و شيده من منشآت لسد حاجياته المتعددة.

ثانيا: الأمن:

يقصد بالأمن الإنعتاق والتحرر من خوف، أي كل ما من شأنه أن يبعث الطمأنينة وعدم الشعور بأي تهديد سواء كان مباشرا أو غير مباشر، ومصطلح الأمن مشتق من الكلمة اللاتينية "securitas" والتي كانت تعني في الحضارة الرومانية الظروف الداخلية للأفراد ذات العلاقة بالحالة الروحية والنفسية المتسمة بالهدوء والطمأنينة والتي سماها "سيشرون" انعدام القلق وكل ما يمكن أن يعترض الحياة الهانئة والسعيدة.[3]

يتضح أن مفهوم الأمن عند اليونان ركز فقط على الإنعتاق من الخوف والتحرر منه في إطاره الفردي، وبالتالي يشير الأمن في إطاره الجماعي أو الإجتماعي إلى دور الدولة في حماية أفرادها من كل التهديدات والخوف وتأمينهم، خاصة وأن هذا المفهوم ظهر جليا بعد نظريات العقد الإجتماعي والتي أشارت إلى أن الإنسان أبرم عقدا اجتماعيا تنازل بموجبه عن بعض حقوقه للدولة مقابل حمايته من الإعتداءات وضمان أمنه، ليصبح هذا الأمر مجسدا في إطار الدولة القومية بعد ذلك.

فهو حسب أرنولد ولفرز في مقاله المعنون بـ "الأمن الوطني كمصطلح غامض " National Security as an Ambiguous Symbol » " الأمن في معناه الموضوعي يقاس بغياب التهديد على القيم المكتسبة، وفي معناه الذاتي غياب الخوف من أي هجوم على القيم".[4]

ويعتبر باري بوزان من أهم المنظرين في ميدان العلاقات الدولية الذين تطرقوا إلى مفهوم الأمن بإسهاب في فترة ما بعد الحرب الباردة، كما كان له الإسهام الكبير في أغلب الدراسات الأكاديمية والمؤلفات التي عنت بدراسة مفهوم الأمن بشتى أبعاده.

أما **الأمن البيئي**، والذي يعتبر أحد أبعاد الأمن الإنساني التي برزت في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية لحقبة ما بعد الحرب الباردة، فقد ارتبط مفهومه بالتقرير الذي أصدرته الأمم المتحدة حول التنمية الإنسانية من خلال البرنامج الإنمائي في سنة 1994، والذي حدد سبعة أبعاد للأمن الإنساني، وهي كل من: الأمن الإقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، والأمن السياسي، بالإضافة إلى الأمن البيئي الذي تم تعريفه على أنه: "حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية، والحفاظ على البيئة من استدمار الإنسان."[5]

أما من حيث علاقة مفهوم الأمن البيئي بالبيئة، فإن الأمن البيئي يعني حماية البيئة من شتى المخاطر، وصون الطبيعة والحفاظ على مخزونها الطبيعي من الثروات بما يلبي حاجيات الإنسان دون الإخلال بالتوازن البيولوجي، وذلك من خلال ترشيد الإنسان لإستغلاله لهذا المخزون بما يتماشى ومخططات التنمية من جهة والحفاظ على البيئة لاسيما من التلوث وتوازنها من جهة أخرى.

كما أن هناك من المختصين من يربط الأمن البيئي بالأمن الوطني والأمن القومي للدول باعتباره أحد أهم العوامل المهددة لوجود الدولة وكيانها، وهو ما أعطاه من الأهمية لدرجة أن أصبحت البيئة والقضايا المرتبطة بها ذات أولوية في الأجندات السياسية للدول.

الفرع الثاني: التدهور البيئي:

يعرف التدهور البيئي بأنه اختلال البيئة في موقع ما، بسبب ارتباك أو تدهور أو انهيار أحد أو عدد من عناصرها أو اختلال العلاقة التي تربط بين تلك العناصر، أو ما يعرف بالمشكلة البيئية، مما يؤثر سلبا على سلامة وحيوية النظام البيئي ومقدرته على أداء وظائفه. كما يقصد بالتدهور البيئي كذلك، أنه استنزاف الموارد الطبيعية في العالم وتلويثها من هواء وماء و تربة صالحة للزراعة وما إلى ذلك.

ويحدث هذا التدهور بسبب الجرائم التي ارتكبها الإنسان ضد الطبيعة، فسلوكياته المدمرة التي عملت على تلويث البيئة، لاسيما من خلال المواد والنفايات الكيماوية صعبة التحلل في التربة، وحتى بعد تحللها فهي تساهم في تسميم وتلويث المياه الجوفية المتواجدة في باطن الأرض وفي تدهور نوعية التربة.

كما عمل الإستغلال اللاعقلاني للموارد المتجددة مثل التربة الزراعية، أشجار الغابات، وما إلى ذلك بمعدلات كبيرة تفوق قدرة الطبيعة على تجديد نفسها وعلى استطاعتها تحمل الآثار السلبية الناجمة عن هذه الأنشطة خاصة الإخلال بالتوازن البيولوجي، وبالتالي أصبح التدهور البيئي يشكل تهديدا للأمن الإنساني بأبعاده المتعددة خاصة الأمن البيئي منه.

هذا التدهور يمكن أن يكون نتيجة لعوامل طبيعية مثل الجفاف، الفيضانات، التصحر أو ارتفاع نسبة ملوحة التربة، وغيرها من الظواهر، أومن جراء أنشطة إنسانية أثرت ولا تزال تؤثر على التوازن البيئي نتيجة الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، هذا بالإضافة إلى مخلفات الأنشطة الصناعية من رواسب وفضلات كيمياوية تلوث المحيط وتعمل على الإخلال بالتوازن البيئي.

كما يمكن القول بأن الإهتمام بالبيئة وإعطائها طابعا دوليا في إطار مؤسساتي، في شكل منظمات دولية وإقليمية وحتى منظمات غير حكومية تعني بدراستها ومظاهرها ومتغيراتها، كان نتيجة لتسارع وتيرة التهديدات الأمنية الداخلية والعابرة للحدود الوطنية.

فالتغيرات المناخية وما ينجم عنها من آثار ومخلفات في دولة ما تعني كذلك الدول الأخرى المجاورة لها وحتى البعيدة عنها، كون أن انعكاساتها تتجاوز إقليم الدولة التي تحدث فيها لا سيما جراء الهجرة الجماعية، داخلية كانت أو خارجية.

كما أن الاهتمام بالبيئة كانفي البداية بابا للحرص على المحافظة على محيط نظيف يكفل العيش السليم للإنسان والحيوان وحفاظا على التوازن البيئي، ليتطور فيما بعد ويصبح الإهتمام متجاوزا للتدهورات البيئية ومخلفاتها، إلى دراسة النزاعات التي تنجم عن التدهور البيئي.

فقد عمل التغيير في المناخ على إحداث تغييرات بيئية خطيرة في العالم وبالخصوص في القارة الإفريقية، ومما زاد الطينة بلة وعقد الأوضاع أمام الدول التي تقع في المناطق المتأثرة به، أنه زيادة على أن مناخها حار وجاف مليء بالصحاري والأراضي الجافة وشبه الجافة حوالي 40% من مساحة القارة خصوصا منطقة الساحل وإفريقيا ما وراء الصحراء، أصبحت تعاني كذلك من مضاعفات هذا التغير المناخي لاسيما التصحر، الجفاف، انخفاض منسوب الأمطار، إنزلاق التربة وزيادة نسبة الملوحة في أراضي بعد الدول مما ساهم في ارتفاع نسبة الفقر وتراجع القدرات الاقتصادية لغالبية الدول الإفريقية.

يقصد بتغير المناخ، بحسب ما قدمه فريق العمل الحكومي الدولي لتغير المناخ (GIEC) على أنه "كل أشكال التغيرات التي يمكن التعبير عنها بوصف إحصائي، التي يمكن أن تستمر لعقود متوالية، الناجمة عن النشاط الإنساني، أو الناتجة عن التفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخي". ويضيف هذا التعريف خاصة استمرارية ظاهرة التغيرات المناخية، التي وإن كانت أسبابها آنية إلا أن استمرار آثارها السلبية سيكون لأجيال قادمة.[6]

كما تتمثل أكبر انعكاسات تغير المناخ في شقها المتعلق بتدهور البيئة في معضلة تحقيق الأمن الغذائي، حيث أصبح تغير المناخ يشكل تهديدا كبيرا للأمن الغذائي لعدد كبير من الدول والأفراد الذين يعتمدون على الزراعة المتوسطة (à petite échelle) كمصدر للعيش، فالعلاقة بين تغير المناخ والزراعة والموارد الطبيعية هي علاقة معقدة وذات تأثير متبادل، فحتى الزراعة هي الأخرى لديها تأثير على المناخ

والبيئة من جراء الاستعمال المفرط للأسمدة والمواد العضوية بما يلوث المياه الباطنية ويقضي على التنوع البيولوجي للبيئة بما يضمن التوازن البيئي العادي.

ويعتبر الأمن الغذائي أحد أهم أبعاد الأمن الاقتصادي، والذي هو الآخر أحد أبعاد الأمن القومي، والذي يمثل أول أمن عمل الإنسان منذ الأزل على تحقيقه بل كان سبب تجمع الناس في مجتمعات كما أشار إليه ابن خلدون عند قوله في مقدمته، بأن تجمع الناس تقتضيه الحاجة لبعضهم في تأمين غذائهم كون أن الفرد ولوحده لا يستطيع أن يحقق أمنه الغذائي اللازم لعائلته وبالتالي دخوله وتنظمه في جماعات تتقاسم الأنشطة يحقق له ذلك.

يوجد العديد من العوامل التي تتحكم في الأمن الغذائي، فإلى جانب النمو الديموغرافي بمعدل كبير يتجاوز النمو الاقتصادي والإنتاج زراعي الذي يؤمن الغذاء الكافي للسكان، نجد أن الخيارات التنموية للبلد تلعب دورا جليا كذلك، لاسيما في البلدان الريعية التي تعطي أهمية للقطاعات الصناعية التي تركز على استخراج الثروات الباطنية وتصديرها على حساب القطاع الزراعي، باعتبار أن عوائد الثروات تمكنها من استيراد ما تحتاجه من مواد غذائية لسكانها وهو ما يجعلها رهينة التبعية وتحت رحمة تقلبات الأسعار ومدى رضى الدول المصدرة لهذه المواد عنها.

إن غياب الأمن الغذائي في بلد معين أو منطقة معينة نتيجة لأسباب بيئية ناجمة عن تغير المناخ بما يعمل على القضاء على الأنشطة الزراعية التي تؤمن الغذاء الكافي، يدفع بسكانها إلى الهجرة إلى مناطق أخرى هربا من الجوع وبحثا عن أراضي أخرى تمكنهم من تحقيق أمنهم الغذائي أو بتغيير نشاطهم، هذا ما يؤدي في الغالب إلى المواجهات بين النازحين أو المهاجرين والسكان الأصلين الذي يرون أنه بقدوم هؤلاء سوف ينافسونهم على ثرواتهم ومواردهم بما يهدد أمنهم وأمن الأجيال المقبلة.

كما ينبغي الإشارة إلى عامل آخر يعتبر سلاحا ذا حدين بتأثيره على الطبيعة ومقوماتها من جهة ودوره في هجرة السكان وتركهم لنشاطهم الزراعي، ألا وهو دور النزاعات والصراعات الداخلية في الكثير من الدول الإفريقية التي لها مخلفات على البيئة نتيجة الاستعمال المكثف للأسلحة في بعض المناطق وما له من مسببات لتدهور الأراضي الصالحة للزراعة وغيرها، كما تساهم النزاعات والحروب في موجات هجرة داخلية وخارجية هروبا من الموت وكل الظواهر والتجاوزات التي ترافق الحروب من تجنيد للقصر واغتصاب للنساء وغيرها.

ومما سبق يتضح بأن الأمن الغذائي يمثل مسألة حيوية إستراتيجية لكل الدول التي تسعى لتحقيق أمنها القومي ودرء التهديدات الخارجية التي تمس بسيادتها وأمن مواطنيها، لأن مسألة الغذاء مسألة في غاية الحساسية والتي يمكن أن تستعمل كورقة ضغط خارجي تؤدي إلى عواقب وخيمة على الدولة، فعدم توفير الحاجيات الضرورية من الغذاء للمواطنين يمكن أن يؤدي إلى الإحتجاجات وانتشار الأوبئة والأمراض وموجات الهجرة الكبيرة التي تمهد للعصف بوجود الدولة وتسهل من إمكانية اختراقها خارجيا عن طريق المنظمات الإنسانية المدعومة من قبل الدول الكبرى التي ظاهرها إنساني وباطنها التمهيد لاحتلال الدول التي تعاني من الأزمات من قبل الدول التي تدعم هذه المنظمات قصد نهب ثرواتها والزيادة من معاناة سكانها.

وما شهدته الدول مؤخرا، أثناء الأزمة الصحية المتعلقة بفيروس كورونا لخير دليل على ذلك، فبعض الدول كانت لديها الأموال الكافية لاقتناء المستلزمات الطبية والمواد الغذائية ولكن لم تجد من يبيع لها نتيجة الخوف من طول الأزمة ونفاذ المخزون من المواد الصيدلانية والطبية والغذائية الإستراتيجية الضرورية، بل أن الأمر دفع ببعض الدول الكبرى التي كانت تعرف بأنظمتها وتتغنى بالقيم والمبادئ الديمقراطية والإنسانية إلى ممارسة القرصنة وقطع الطريق أمام مقتنيات الدول الأخرى من هذه المعدات.

المطلب الثاني: النزاع الإثني:

إن الحديث عن النزاع الإثني يقتضي بالضرورة تحديد مفهوم الإثنية بإعتبارها المصدر الذي انبثق عنه هذا النوع من النزاعات، حيث أصبحت الإثنية من بين المصطلحات الأكثر تداولا مؤخرا من قبل الباحثين المختصين في العلاقات الدولية، وذلك راجع بالأساس إلى الإنتشار الواسع والكبير الذي حظي به هذا المفهوم في فترة ما بعد الحرب الباردة، نتيجة للدور الذي لعبته الجماعات الإثنية في جل النزاعات التي عرفتها الساحة الدولية في هذه الحقبة لاسيما في شرق أوروبا و إفريقيا.

الفرع الأول: الإثنية:

يرجع الفضل إلى"**ديفيد ريزمان**" في إدراج مفهوم الإثنية في سنة 1953 بشكله المعروف عليه حاليا، والذي يقصد به "**مجموعة إجتماعية معينة تعيش واقعا طبيعيا يتجاوز أي هيكلة سياسية، ويستنبط ذلك الواقع وفقا لمعاينة سمات تعتبر فطرية ومشتركة بين كل أعضاء المجموعة التي تُعْطى إسم " الإثنية**".[7]

كما يجمع كل الباحثين على أن كلمة "**الإثنية Ethnie**" يونانية الأصل، مشتقة من كلمة "**Ethnos**"، والتي كان يقصد بها الأشخاص الذين لا يتبنون النظام السياسي والإجتماعي لدولة المدينة **la Cité–Etat (polis)**. كما كان يقصد بها كذلك الأجانب عن المدينة مقارنة بمواطني–دولة المدينة– والذين هم وحدهم المتحضرون، أي أنها كانت سمة المجتمعات اليونانية التي تفتقد لسمة التنظيم والمدنية في إطار "**دولة مدينة**" حسب "**جون لوب أمسال Jean–Loup Amselle** ".[8]

أما اصطلاحا فتعرف الإثنية على أنها "**جماعة من الناس ذات وعي بالخصائص الفيزيولوجية والبيولوجية (السلالة، الجنس، اللون،...)، وبالخصائص الثقافية (اللغة، الدين، التاريخ...)، تميزها وتحددها عن الجماعات الأخرى داخل الدولة**".[9]

ما يمكن ملاحظته من إستعمال مفهوم الإثنية عند اليونان، أنه كان بدافع التمييز بين سكان المدينة المتحضرون مقارنة بغيرهم من سكان الأقاليم والمدن الأخرى التابعة للدولة، وبالتالي فإن الهدف من وراء هذا المفهوم هو التمايز والتفاضل عن الغير.

كما تشير الإثنية إلى مجموعة من الأفراد يتميزون بخاصيتين، يتقاسمون ثقافة مشتركة (اللغة، الدين، نمط معيشي ونسق أخلاق)، إضافة إلى وعي بماض مشترك يسعون إلى تنميته والمحافظة عليه مستقبلا، أي الشعور بالإنتماء والوجود والإرادة للمحافظة على الذات.[10]

و يقصد بالإثنية كذلك، جماعة أفراد يشتركون في العادات والتقاليد واللغة والملامح الفيزيولوجية، ولكنها تعيش في نفس المجتمع والدولة مع جماعة أو جماعات أخرى تختلف عنها في إحدى هذه السمات. ليقصد بها فيما بعد الملحدون أو الجماعات التي لم تكن تتبع الديانة المسيحية مقارنة بالمسيحيين في العهد الرومان «Les païens»[11]، وبالتالي فهي تعني مجموعة محدودة من الناس، تختلف ثقافتها عن المجتمع الذي تعيش فيه، يعتقد أفرادها بأنهم يرتبطون بأواصر عرقية أو وطنية أو ثقافية مشتركة.

مما سبق تقديمه يظهر بأن مفهوم الإثنية متعدد ولا يوجد له تعريف واحد متفق عليه بالإجماع، وإنما يبقي تحديده خاضعا لعدة اعتبارات تفرض على الباحث منطقا معينا وتوجهه للتطرق إليه من زاوية معينة أو التركيز على جانب معين على حساب آخر، فمن بين هذه الإعتبارات، نجد أولا التخصص والتوجه الفكري لصاحب التعريف، فعالم الإجتماع تناول المفهوم على غير ما نجده عند عالم الإقتصاد أو المتخصص في السياسة أو الإستراتيجية أو الأنتروبولوجيا، أو من خلال التركيز على أحد خصوصياتها سواء الوراثية كالصفات الجسمية ووحدة الأصل، أو المكتسبة منها كالدين، اللغة، الثقافة، العادات والتقاليد

وغيرها، إضافة إلى التركيز على معيار العدد أو التمايز عن الغير أو حتى أهمية الوضع السوسيولوجي الذي تعيشه مجموعة من الأفراد مقارنة بالفئات الأخرى داخل نفس المجتمع.

كما يلاحظ أحيانا أن هناك خلطا كبيرا بين مصطلح الإثنية والعرقية عند ترجمة المصطلحين للعربية، على الرغم من الإختلاف بين المصطلحين، حيث تركز العرقية على المقومات الفيزيولوجية (وحدة الأصل) بالدرجة الأولى إلى جانب الثقافية منها من وحدة اللغة ووالدين بين الجماعات لتمييزها عن غيرها، على خلاف الإثنية التي تركز على المقومات الثقافية واللغوية بالدرجة الأولى من دون التركيز على وحدة العرق.

تعرف العرقية على أنها "جماعة بشرية يشترك أفرادها في التاريخ والعادات أو اللغة أو الدين أو أية سمات أخرى مميزة بما في ذلك الأصل والملامح الفيزيقية الجسمانية، مما يكون هؤلاء الأفراد مدركين لتباين الجماعة عن غيرها في أي من هذه السمات على نحو يخلق لديهم الشعور بالانتماء كل لجماعته". وهناك من يعرفها على أنها "مجموعة من الأفراد يعيشون في مجتمع أكبر لهم سلف مشترك أو تجمع بينهم صلة القرابة أو الجوار أو وحدة السمات الفيزيقية أو اللغة أو اللهجة الواحدة أو الرابطة القبلية (الإتحاد القبلي) أو الانتماء الديني أو أي تركيب من هذه العناصر معا".[12]

وبالتالي يكمن الفرق بين الإثنية والعرقية في كون أن الاثنية تشترط التميز بصفات ثقافية معينة تميز جماعة ما عن غيرها من الجماعات الاثنية الأخرى التي تتقاسم معها نفس الإقليم، حتى إن لم تنحدر من نفس الأصل. في حين أن العرقية تشترط الانتماء إلى نفس العرق والأصل بمميزاتها المشتركة من (مقومات الفيزيقية والثقافية المشار إليها في التعريف السابق)، أي أن العرقية تولي أولوية وأهمية للخصوصيات الفيزيولوجية كمعيار للإنتماء، وأن الإثنية يمكن أن تضم أكثر من عرقية إن توفرت فيما بينها خصوصيات ومقومات مشتركة (ثقافية بالدرجة الأولى).

الفرع الثاني: النزاع الإثني:

يعرفا "**جيمس فيرون**" و"**ديفيد لايتي**" "**James Fearon and David Lapti**" النزاع الإثني من خلال دراستهما للنزاعات الإفريقية سنة 1979، على أنه "نزاع بين الجماعات عادة ما يكون من أجل قضايا تتعلق بتوزيع الثروة والمشاركة في السلطة بحيث تهدف الجماعات من خلالها إلى تغيير الوضع القائم".[13]

وحسب "**ميشال براون**" "**Michael Brown**"، ينظر إلى النزاع الإثني بمثابة نزاع بين جماعتين إثنيتين أو أكثر، بخصوص خلافات تتعلق بقضايا إقتصادية، سياسية، إجتماعية أو إقليمية. أو ببساطة النزاع الإثني يمكن فهمه على أنه شكل من أشكال العنف المنظم تقاس فيه الجماعات والقيم على أساس إثني.[14]

إن أغلب النزاعات الإثنية التي شهدتها مختلف الدول لاسيما شرق أوروبا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وإفريقيا إلى يومنا هذا، تسعى من خلالها الجماعات الإثنية الثائرة إلى محاولة تغيير الوضع القائم الذي تكلم عنه **جيمس فيرون ودايفيد لايتي** في شكل محاولات سابقة لنشوب النزاع، أي أن الجماعات تسعى قبل النزاع إلى تغيير الوضع القائم والمطالبة بإشراكها في صنع القرار والتوزيع العادل للثروة والمشاريع التنموية بين مختلف المناطق، في حين أنه أثناء نشوب النزاع تكون المطالب إنفصالية بالدرجة الأولى، بالإنفصال عن الدولة الأم وإقامة دولة مستقلة خاصة بهذه الجماعات الإثنية.

هذا الطرح أكدته إسهامات المدرسة الإثنو واقعية، أثناء تطرقها للنزاعات بين العرقيات والإثنيات داخل الدول، وذلك من خلال بحث الجماعات الإثنية عن هويتها وتميزها وإثبات وجودها انطلاقا من شعور أفرادها بالخوف واللاأمن من الآخر.

فانطلاقا من المعضلة الأمنية القائمة على الخوف من هيمنة وسيطرة الطرف الآخر تسعى كل مجموعة إلى تعزيز قوتها مقارنة بالطرف الآخر، وذلك حتى يتسنى لها الدفاع عن نفسها وإثبات هويتها.[15] وهذه النزاعات غالبا ما تكون ضد السلطة القائمة وبهدف المطالبة بالانفصال عن الدولة الأم وتشكيل دولة قائمة على خصوصيات إثنية وثقافية ودينية على شاكلة ما شهدته دول شرق أوروبا وإفريقيا.

المبحث الثاني: علاقة التدهور البيئي بالنزاع الإثني:

إن العلاقة بين التدهور البيئي والنزاع الإثني علاقة معقدة وشائكة أصبحت تحظى بالإهتمام الدولي وأوليت لها أهمية كبيرة نتيجة للعدد الهائل من هذا النوع من النزاعات التي شهدتها الساحة الدولية ولا تزال تشهدها، كما يرجع ذلك أيضا، إلى أهمية العامل البيئي ودرجة الخطورة التي أصبح يشكلها ليس فقط بالنسبة للدول التي تعاني منه، بل أصبح تهديده ذا طابع دولي يتجاوز حدود الدولة المتضررة، لاسيما مع ما أصبح يعرف بظاهرة بالاحتباس الحراري ودوره في تغير المناخ الذي يشهده العالم.

فالإرتفاع الكبير في درجات الحرارة نتيجة للتلوث الكبير والاحتباس الحراري جعل العالم يعرف العديد من الكوارث الطبيعية التي أصبحت تهدد أمنه الإنساني من فيضانات و تصحر وجفاف وإرتفاع منسوب مياه

البحار والمحيطات الناجم عن ذوبان الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي، كل ذلك سرع من وتيرة التدهور البيئي و زاد من تأثير مخلفاته، و ما ترتب عنه من تهديد للأمن الغذائي لأغلب الدول لاسيما تلك التي تقع في المناطق الجافة وشبه الجافة، والأمن الصحي الناجم عن الكم الهائل من الأمراض المعدية والمتنقلة عن طريق النواقل بسبب نقص المياه الصالحة للشرب وتلوثها في حالة وجودها إضافة إلى سوء التغذية.

كل هذه العوامل لم تحرك المجتمع الدولي على الرغم من قدم وجودها ومعانات العديد من الدول منها إلا بعد أن أصبح تهديدها وشيكا للدول المتقدمة وأصبحت هي الأخرى تعاني من آثاره سواء بوصول هذه التهديدات إلى أقاليمها و باختلاف درجة الخطورة، أو من خلال موجات الهجرة التي أصبحت تشهدها من قبل مواطني الدول التي تعاني في صمت المجتمع الدولي، وذلك بحثا عن الظروف المعيشية الملائمة وهروبا من الفقر والجوع والموت الحتمي.

المطلب الأول: الهجرة لدواعي بيئية ونشوب النزاعات الإثنية.

إن الهجرة الجماعية لدواعي بيئية تعتبر من قبيل الظواهر التي عرفتها الإنسانية منذ القدم، وهو ما أشار إليه القرآن الكريم في سورة يوسف عليه السلام عند حديثه عن هجرة عائلة نبي الله يوسف عليه السلام إلى مصر طلبا للعيش وهروبا من الجفاف وسنوات القحط التي عانت منها الأمصار والقرى المجاورة لمصر آنذاك.

فلا تزال البشرية حتى يومنا هذا تعرف العديد من الهجرات الجماعية الناجمة عن تغير المناخ وذلك هروبا من قسوة الظروف الطبيعية بمختلف أنواعها، سواء أكانت هجرة داخلية في نفس الدولة من منطقة لأخرى بحثا عن الظروف الملائمة للعيش وبعيدا عن التهديد،وهو ما يعرف كذلك بالنزوح، أو من خلال هجرة جماعة معينة أو إثنية إلى الدول المجاورة أو غيرها هروبا مما تعاني منه من ظروف طبيعية قاسية.

الفرع الأول: الهجرة الجماعية.

إن تنقل الأفراد من منطقة إلى أخرى ظاهرة عرفتها البشرية منذ القدم خاصة في ظل عدم تواجد الحدود بين الدول بالشكل المعروف عليه حاليا وكذلك عدم خضوع هذه الظاهرة إلى قيود قانونية متعارف عليها بين الدول تضبطها وتؤطر عملية تنقل الأشخاص آنذاك، حتى أن التاريخ يشهد على أن العديد من

الحضارات قامت على أساس انتقال مجموعة من الأفراد من منطقتها الأصلية إلى وجهات أخرى إستقرت بها وأسست فيها كيانها.

بعد قيام الدولة القومية بشكلها الحالي المنبثق عن مؤتمر واستفاليا في سنة 1648 وترسيم الحدود بين الدول، أصبح تنقل الأشخاص يخضع لضوابط قانونية تنظمه، كما أنه ونتيجة للانعكاسات التي أصبحت تترتب عن ظاهرة الهجرة على مختلف الأصعدة وارتباطها بالعديد من مظاهر الإجرام العالمية من مخدرات، تجارة البشر والأعضاء وحتى الإرهاب من خلال تجنيد المهاجرين وتوظيفهم في تنفيذ المخططات الإرهابية، أضحت هذه الظاهرة تشكل تحديا أمنيا، إقتصاديا وإجتماعيا للدول بما دفعها إلى إعطاء هذه الظاهرة أهمية كبيرة في أجندتها السياسية وإستراتيجياتها قصد التصدي لها ووضع حد لانعكاساتها.

حيث يعرف **علي عبد الرزاق الجلبي** الهجرة على أنها "إنتقال لفرد أو جماعة من منطقة لأخرى، سواء في نفس حدود بلاد الإقامة، أو خارج البلد، وقد تتم بإرادة الأشخاص أو بإضطرارهم إلى ذلك"، كما عرفتها الأمم المتحدة على أنها "إنتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى، وتكون عادة مصاحبة تغير محل الإقامة ولو لفترة محدودة".[16]

من هذا المفهوم يمكن إستخلاص ما يلي:

- أن الهجرة قد تكون من خلال تنقل فرد واحد من بلد مكان إقامته إلى مكان آخر، كما يمكن أن تكون من طرف جماعة.
- أن الهجرة يمكن أن تكون داخل حدود نفس البلد أي هجرة داخلية والتي تعرف كذلك بالنزوح، كما يمكن أن تكون خارج حدود الدولة أو ما يعرف بالهجرة الخارجية.
- أن الهجرة قد تكون طوعية أي تنقل الفرد أو الجماعة بمحض إرادتهم بحثا عن ظروف أحسن، كما يمكن أن تكون قسرية من خلال إرغام فرد أو جماعة على مغادرة إقليمهم أو بلدهم رغما عنهم أو هربا من أوضاع تهدد حياتهم وأمنهم وأمن ممتلكاتهم.

أما بخصوص الهجرة البيئية، فهي تلك الظاهرة التي يكون فيها الفرد أو الجماعة مرغما فيها على مغادرة إقليمه نتيجة لما لحق به من تدهور بيئي ناجم عن الطبيعة أو الإنسان، بما يشكل تهديدا على حياته

ومصدر عيشه، ويكون الهدف من وراء هذا التنقل هو البحث عن مناطق أخرى تتوفر بها مقومات العيش له ولثرواته.

كما أفرزت هذه الهجرة مصطلح جديد أضيف إلى قاموس العلاقات الدولية وهو ما أصبح يعرف بـ "المهاجر البيئي Le migrant environnemental"، والذي عرفته المنظمة الدولية للهجرة على أنه"كل شخص أجبر على مغادرة المكان الذي يعيش فيه بسبب تغير بيئي طارئ أو تدريجي جعل من إمكانية العيش في هذا المكان صعبة جدا أو مستحيلة".[17]

إن ما يميز هجرة مجموعات تختلف من حيث الميزات الثقافية والمعتقدات وحتى الهوية إلى مناطق أخرى تقطنها مجموعات أخرى تختلف من حيث هذه الميزات والمعتقدات بل في بعض الأحيان تناقضها يجعل من عملية الإندماج والتعايش صعبة وحتى مستحيلة في بعض الأحيان بما يفضي إلى الصراعات والنزاعات بينها، وهو ما سيتم التطرق إليه في الفرع الثاني من هذا المطلب، ناهيك عن الآفات الإجتماعية الناجمة عنها، كون أن هذه الهجرة غالبا ما تؤدي إلى إنتشار البنايات الهشة والبيوت القصديرية في المناطق محل الإقامة، كما يتم في الغالب الإستعانة بهم كيد عاملة رخيصة وغير مؤمنة أو في ممارسة الأعمال غير المشروعة والجريمة المنظمة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الجريمة وانتشار الأوبئة والأمراض في هذه المناطق، نتيجة غياب شروط النظافة وانتشار الأوساخ والفضلات والمياه المستعملة بمحاذاة التجمعات السكانية (غياب المياه الصالحة للشرب وقنوات الإصحاح)، وهو ما يشكل مناخا لظهور الأوبئة والأمراض المعدية والتي تنتقل عن طريق الإنسان أو حتى الحيوانات والحشرات (الأمراض المحمولة بالنواقل) كالكوليرا والملاريا.

الفرع الثاني: الهجرة لدواعي بيئية والنزاعات الإثنية:

نتج عن الهجرة لدواع بيئية انعكاسات على مختلف الأصعدة حتى إقتصاديا، على كل من الدول المهاجر منها والمستقبلة للمهاجرين على حد سواء، وهو ما زاد من حدة المشكل وعمل على دق ناقوس الخطر، بما جعل من البيئة محط اهتمام المنظمات الدولية وحتى المؤسسات الدولية ذات الطابع الاقتصادي، فتم تسطير برامج للحد من ظاهرة الهجرة الجماعية وتحفيز ساكنة المناطق التي تشهد تدهورا بيئيا على البقاء في أراضيها من خلال تقديم إعانات لدولها، حيث أشار البنك الدولي في تقرير له على أن التغير المناخي سيساهم في الرفع من معدل الهجرات الداخلية في دول ما وراء الصحراء الإفريقية وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية.[18]

فبالنسبة للدول الإفريقية فقد عرفت ولا تزال تعرف هجرات جماعية كبيرة لدواع بيئية، بل حتى أنها اشتهرت بها، وهذا راجع لطبيعة المناخ المتسم بالحرارة الشديدة وطبيعة أراضيها القاحلة والصحراوية، إضافة إلى سمة القبلية التي لا تزال قائمة في أغلب الدول الإفريقية، كما تميزت هذه الهجرات بالطابع التصادمي والمواجهة والذي وصل في بعض الأحيان إلى درجة نشوب نزاعات اثنية إستعصى على الدول التي حدثت بها والمجتمع الدولي إيجاد حل لها، فهذه النزاعات ذات الطابع الإثني لها وجهان، فقد تكون بين الإثنيات فيما بينها بسبب الموارد ومقومات الحياة، أو تكون ضد السلطة القائمة بسبب التهميش الذي تعاني منه وغياب العدالة في توزيع الموارد والمشاريع التنموية.

وفي إطار العلاقة التي تربط هذه الهجرات بالنزاعات، فإنه يمكن للهجرة داخلية كانت أو خارجية أن تكون أحد أهم أسباب النزاع أو السبب المباشر فيه، وذلك من خلال إقدام جماعة من سكان منطقة ما تشهد تدهورا بيئيا كبيرا بالتنقل إلى مناطق أخرى بحثا عن ظروف العيش الملائمة، على شاكلة موجات الهجرة التي شهدها الشق الجنوبي من إقليم دارفور لمهاجرين قادمين من شمال الإقليم الذي تعرض إلى تدهور بيئي كبير أصبح يشكل تهديدا لقاطنيه وثرواتهم الحيوانية.

كما يمكن أن تكون هذه الهجرات خارجية، من خلال تنقل جماعات إلى الدول المجاورة هروبا من الأوضاع الصعبة التي يعانون منها في أقاليمهم، ففي إطار الإمتداد الإثني بين السودان والتشاد، وبعد موجة الجفاف التي عرفها إقليم دارفور في مطلع ثمانينات القرن الماضي، والتي كانت السبب في إنفجار الصراع الإثني القبلي في سنة 2003، أصبحت دولة التشاد وجهة لموجات هجرة متعددة من إقليم دارفور هروبا من الأوضاع المزرية واللإقتتال، إذ بلغ عدد اللاجئين لاسيما من قبائل الزغاوة، المساليت والفور حوالي 350.000 في سنة 2004.[19]

ومن مميزات الهجرة التي عرفتها الدول الإفريقية هو طابعها البيني الإفريقي أي هجرة الأفارقة غالبا ما تكون إلى دول أخرى من نفس القارة، وهو ما أشارت إليه دراسة أجريت في سنة 2000، والتي أثبتت أن 75% من عدد المهاجرين الأفارقة يعيشون في بلد إفريقي آخر، بينما 16% منهم في أوروبا، و5% في أمريكا، و4% في أوقيانوسيا و3% في آسيا.[20]

هذه الهجرة في الغالب تقابل بالرفض من قبل السكان الأصليين للمنطقة المهاجر إليها بل تصل إلى درجة المواجهة بين الطرفين، كون أن السكان الأصليين يرون في إقبال هذه الجماعات (الاثنيات) بمثابة

تهديد لأمنهم، نتيجة زيادة المنافسة على مواردهم الطبيعية، وأن قدومهم سيعمل على استنزاف ثرواتهم نتيجة زيادة الاستهلاك الناتج عن الزيادة في الطلب.

إن الهجرة الجماعية لدواع بيئية قد تكون موسمية تستعمل كآلية للتأقلم والتعايش مع التغيرات البيئية التي تعرفها المناطق التي تقطنها جماعة معينة، فتجدها تنتقل في الأوقات التي تعرف نقص تساقط الأمطار إلى مناطق أخرى بحثا عن نشاطات أخرى تمكنها من كسب عيشها وتطوير مهاراتها وتحويل بعض الأموال والمعدات إلى مناطقها والعودة في الفصول التي تعرف سقوط الأمطار حتى تقوم بخدمة أراضيها الزراعية وتربية قطعانها.

ففي دولة النيبال توجد هجرة موسمية منتظمة، يقوم فيها سكان المناطق الجبلية التي تعرف تساقطا للثلوج بما يتسبب في توقف النشاط الزراعي الذي يشكل أهم مورد إقتصادي لهم، بالتنقل إلى المناطق الأخرى ذات الطابع الصناعي، وذلك كآلية للتأقلم مع التغيرات البيئية بما يساهم في القضاء على المجاعة ونقص المواد الغذائية في هذه الفترة، ثم العودة إلى أراضيهم و أنشطتهم الزراعية بمجرد خروج فصل الشتاء. [21]

فالهجرة لدواع بيئية تكون غالبا سببا للنزاعات في الدول التي تعرف تنوعا اثنيا أو عرقيا وحتى دينيا مع ممارسة هذه الجماعات الإثنية لنشاطات إقتصادية مختلفة، أي ما يعرف بالمجتمعات التعددية " plural societies"، أو ما يسمى أحيانا مجتمعات الموزايك[22]. وذلك راجع إلى أن غالبية تلك المجتمعات تضم بين طياتها مزيجا من الجماعات الاجتماعية، العرقية، اللغوية، الدينية، والقومية التي عاشت معظم تاريخها منفصلة عن بعضها البعض اجتماعيا ومتباينة فيما بينها ثقافيا، ومكتفية بذاتها اقتصاديا نوعا ما، ومستقلة بإرادتها سياسيا، فضلا عن أن لكل منها تقاليده الراسخة، وتنظيماته الاجتماعية المميزة، وأرضه وحرفه وأسلوب حياته الخاص.

فالمتمعن للواقع الإفريقي ومختلف النزاعات الإثنية التي شهدتها ولا تزال تشهدها القارة، يجد أن هذه النزاعات غالبا ما تكون بين إثنيتين أو أكثر، تمتهن كل منهما نشاطا إقتصاديا محدودا تمارسه بإمكانيات بسيطة والتي في الغالب ما نجدها تتمثل في الرعي والزراعة باعتبارهما أهم نشاطين معروفين عند مختلف القبائل الإفريقية كمصدر عيش رئيسي، فنتيجة للتغير في المناخ وما يشكله من آثار بيئية تهدد أمن هذه المجموعات وسبل عيشها، بسبب الندرة التي تصبح تعرفها بعض الموارد الحيوية كالمياه والتربة الزراعية الخصبة، يحتم عليها التنقل والهجرة بحثا عن منطقة أخرى تؤمن لها ما فقدته في أقاليمها، هذا التنقل غالبا ما يكون على حساب أمن وثروات جماعة إثنية أخرى ترى في قدومها ولو بالقرب من

منطقتها بمثابة تهديد لها ولثرواتهاما يدفعها إلى رفض إقتسام ثرواتها مع الوافدين الجدد وبالتالي التصادم والمواجهة.

كما أنه في بعض الحالات لا يكون نشوب النزاع بين إثنيتين أو أكثر بالأساس نتيجة هجرة كامل الاثنية إلى منطقة تقطنها إثنية أخرى، وإنما قد يكون ترحالا مؤقتا لمربي المواشي بحثا عن الكلأ والماء لقطعانهم نتيجة لما لحق بأراضيهم من تدهور بيئي ناجم عن الجفاف والتصحر، أو حتى شح في هذه الموارد مقارنة بأعداد قطعانهم الكبيرة، ومن المعروف أن من يمتهنون الزراعة غالبا ما يستقرون في مناطق غنية بالمياه وتعرف بالاخضرار، في حين أن مربي المواشي يعرفون بالترحال و التنقل، وبالتالي يمكن أن يكون مرور القطعان على الأراضي الزراعية وما يسببه من خسائر سببا في نشوب النزاعات.

حيث شهد إقليم دارفور في السودان منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين نزاعا إثنيا إستعصى على الدولة السودانية والمجتمع الدولي إيجاد حل له، فنتيجة للتدهور البيئي الناجم عن موجة الجفاف والتصحر التي شهدها شمال الإقليم المعروف بممارسة قبائله (الزغاوة كأكبر قبيلة) لتربية المواشي والإبل، بالهجرة جنوبا بحثا عن الماء والكلأ لقطعانهم وهروبا من الظروف البيئية القاسية، وهو ما قوبل بالرفض من قبل القبائل القاطنة لجنوب الإقليم (قبائل الفور) التي تمتهن الزراعة والتي رأت في إقبال هذه القبائل بمثابة تهديد لأمنها وثرواتها.

في هذا السياق، ينبغي الإشارة إلى أن إقليم دارفور شهد عبر مختلف العصور هذا النوع من النزاعات بسبب الأراضي ومنابع المياه، ولكن تم إحتوائها و إيجاد حل لها من خلال الإدارة الأهلية التي كانت موجودة آنذاك و المتمثلة في شيوخ وأعيان القبائل، ولكنها كانت موسمية أوجدت لها ميكانيزمات محلية لتنظيمها (تحديد المسالك و أوقات العبور وإستغلال الأراضي بعض حصد الحقول)، ولكن ونظرا للظروف البيئية الكارثية التي شهدها شمال الإقليم كانت موجات الهجرة الأخيرة بدافع الإقامة بجانب أراضي القبائل في الجنوب (قبائل الفور) وليس موسميا كما كان معروفا سابقا، الأمر الذي رفضته قبائل الجنوب ولم تتقبله القبائل المهاجرة والتي رأت أنها في موضع تهديد من كل الجوانب، من التدهور البيئي وإنعكاساته على أمنها و مصدر رزقها من الشمال، ومن قبل قبائل الجنوب الرافضة لقدومها وبالتالي لم يبق لها إلا خيار المواجهة والإقتتال لإنقاذ ما تبقى من أفراد و ثروتهم الحيوانية.

ونظرا لغياب النظام القائم وعدم اهتمامه بما يجري في الإقليم بسبب انشغاله بالمفاوضات وما يحدث في جنوب السودان قبل الإنفصال وطول أمد النزاع، لعب العامل الإثني دورا في تعقيد هذا النزاع الذي أخذ

طابعا إثنيا معقدا، بين كل من القبائل العربية القادمة من الشمال والقبائل الإفريقية أو ما يعرف بالزرقة المستقرة بالجنوب.

في هذا الشأن تؤكد الدراسات أن النزاعات والصراعات التي تنشأ في منطقة ما تعرف تنوعا إثنيا وثقافيا، فكلما طال أمد النزاع والحرب واستمر القتال بين أطرافه كلما أخذت قضايا الهوية مكانا فيه وأصبحت هي الأخرى أحد محركات هذا النزاع، أي ينتقل دور الهوية من مجرد إدراك (perception) أو فهم للقتال إلى سبب مباشر له، بمعنى أن عامل الهوية يصير كمورد إجتماعي محدد يأخذ دوره إلى جانب الموارد الطبيعية في ضمان إستمرار القتال.[23] كما أخذ هذا النزاع بعد ذلك بعدا إقليميا، بسبب الإمتداد الإثني مع الدول المجاورة التي لعبت دورا في تأجيج النزاع من خلال دعم كل دولة للقبائل التي يمتد إنتمائها القبلي إليها خاصة ليبيا والتشاد وإفريقيا الوسطى.

كخلاصة يمكن القول بأن تنقل السكان في أي منطقة يؤدي إلى تغيير تشكيل الخريطة الإثنية والتركيبة الإجتماعية للدول، وذلك بإعادة تموقع العديد من التجمعات الإنسانية بمختلف إنتماءاتها الإثنية والعرقية التي كانت متباعدة عن بعضها في السابق، لتجد نفسها ونتيجة لظروف بيئية دفعتها إلى التواجد بالقرب من بعضها وفي إطار مناخ تنافسي على نفس الموارد، يميزه مختلف الآفات الإجتماعية، خصوصا في ظل تهميش الأنظمة القائمة لها و تقاعسها عن تبني إستراتيجيات وسياسات محكمة لتأطير هذا التنقل من خلال مرافقة هذه الجماعات ودعمها ماديا وتنمويا لتشجيعها على الإستقرار، بل في بعض الأحيان تكون الأنظمة هي المشجعة للتصادم من خلال السماح للأفراد بالحصول على الأسلحة أو حتى الوقوف ومساندة طرف على حساب طرف آخر انطلاقا من اعتبارات اثنية أو عرقية.

المطلب الثاني: التنافس على الموارد والنزاع الإثني:

إن العلاقة بين الموارد والنزاعات ظاهرة قديمة قدم البشرية فكل النزاعات والحروب التي عرفت قديما كانت بسبب مورد ما والذي كان بالأساس المياه والأراضي الخصبة باعتبار الزراعة من أول ما امتهن الإنسان في صراعه مع الطبيعة من أجل البقاء، لتنتقل مع الثورة الصناعية إلى كل الثروات الطبيعية القابلة للتحويل والتي يمكن أن تشكل مصدرا طاقويا يواكب التطورات والسرعة التي فرضتها الثورة التكنولوجية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وما الحرب في كل من جورجيا، أفغانستان، العراق وليبيا إلا دليل على الحرب من أجل الموارد الطبيعية اللازمة لإستقرار القوى الكبرى وإقتصاديتها.

الفرع الأول: ندرة الموارد الطبيعية.

يمثل عامل ندرة الموارد الطبيعية أحد أهم العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى النزاعات نتيجة للتنافس الحاد على ما تبقى من هذه الموارد وَزيادة الضغط الإستهلاكي عليها بين مختلف تركيبات المجتمع داخل الدول، وبين الدول على المستوى الدولي.

ولتفسير العلاقة بين الندرة ونقص الموارد الطبيعية والنزاعات، قدمت مدرسة طورنتو مع توماس هومر ديكسون T. Homer-Dixon، أحد أهم الإسهامات النظرية، والذي عرفه حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية كبديل لمسلمات النظرية المالتوسية التشاؤمية القائمة على أساس على أن الفضاء الذي نعيش فيه يوفر قدرا محدودا من الموارد والثروات الحيوية (الموارد الطاقوية، المياه)، والتي هي آيلة إلى الزوال نتيجة الإستهلاك المفرط الناجم عن الكثافة السكانية والنمو الديمغرافي الكبير مقارنة بالنقص الذي تعرفه الثروات الطبيعية، مبررة بذلك موقفها من الحروب على أنها الوسيلة الوحيدة التي من شأنها إعادة التوازن الإيكولوجي والبيولوجي وذلك بالتخفيف من الضغط والكثافة السكانية من خلال مخلفاتها لاسيما عدد القتلى.

يرى توماس هومر ديكسون T. Homer-Dixon بأن ندرة الموارد يمكن أن تؤدي إلى النزاعات العنيفة نتيجة الزيادة السكانية وما يصاحبها من زيادة في الطلب على هذه الموارد لاسيما غير المتجددة منها، كما يرى بأن هذه النزاعات تكثر في المناطق الفقيرة والمهمشة والمناطق التي تعيش سوء توزيع الثروات، أين تتنافس مجموعات إثنية على موارد تعرف ندرة مما يؤدي حتما إلى خلق جو قائم على اللاأمن والاستقرار داخل المجتمع. حيث تدخل أطياف المجتمع في التنافس على مصادر الثروات وهو ما يؤدي إلى التصادم والتنازع المفضي إلى الحرب والإقتتال بين الإثنيات والقبائل، البعض منها يسعى إلى الوصول إلى مصادر هذه الثروات والأخر يدافع عنها بإعبارها تقع في إقليمه وتشكل مصدر عيشه والأجيال القادمة.[24]

إستنبطت مدرسة تورنتو عامل الندرة من النظريات الاقتصادية التي درست ظاهرة السوق، والتي ترى بأنه يتكون من ثلاثة أبعاد تؤدي إلى نتائج إجتماعية وخيمة وهي:[25]

- **الندرة البيئية الناجمة عن العرض:** إن العرض المفرط لمختلف المنتوجات يساهم في زيادة وتيرة إستهلاك الثروات الطبيعية لاسيما تلك غير المتجددة، أي الإستهلاك غير العقلاني للثروات يساهم في زيادة إحتمالية نشوب نزاعات على الثروات الطبيعية، كونه يصاحب تدهورا بيئيا كبيرا من

إتلاف الغابات، إستهلاك مفرط للمياه وتلويثها، تدهور الأراضي الصالحة للزراعة نتيجة للتلوث الصناعي وهجرة اليد العاملة الزراعية نحو القطاع الصناعي.

- **الندرة البيئية الناجمة عن الطلب:** نتيجة الزيادة السكانية الكبيرة غير المتحكم فيها، يزداد الطلب على مختلف السلع الإستهلاكية، الذي ينعكس على الإستهلاك غير العقلاني للثروات من جهة، وزيادة السكان من جهة أخرى، بما يساهم في إرتفاع إحتمالية النزاعات وذلك كون الزيادة السكانية يصاحبها إنتشار عمراني على حساب الأراضي الزراعية و التوسع على حساب أقاليم الإثنيات الأخرى، مما يؤدي إلى النزاعات داخلية وحتى بين الدول المتجاورة.
- **الندرة البيئية الهيكلية:** هذا النوع من الندرة يميزه غياب العدالة في توزيع الموارد وعوائدها، وذلك نتيجة للزيادة في إستهلاك مورد معين تنجم عنه عدم حصول كل الأفراد أو المجموعات داخل المجتمع على نفس النصيب من عوائده مقارنة بالآخرين، نتيجة للقيود التي تضعها فئة معينة للوصول إلى مورد ما بقصد إقصاء آخرين منه.[26] أو أن الموارد وعوائدها متحكم فيها وتستفيد منها فئة معينة من الأفراد في حين أن البقية تعاني من الحرمان والنقص من هذه الموارد.

إن هذه الخاصية (ندرة البيئة الهيكلية) ميزت العديد من الدول المتخلفة لا سيما الإفريقية منها والتي أدت في الغالب إلى نزاعات عنيفة ومعقدة، من خلال غياب عدالة توزيع عوائد الثروات بين أقاليم البلد وقاطنيه، لا سيما تلك ذات الاقتصاديات الريعية، التي تقوم باستخراج الثروات من مناطق معينة في حين أن المستفيد من عوائد هذه الثروات هم فئة قليلة غالبا ما تكون السلطة وحاشيتها، أما باقي السكان يعانون من التخلف والحرمان، حتى أن البرامج التنموية غالبا ما تقصى منها المناطق الغنية بالثروات، وتستفيد منها العاصمة والمدن التي يقطنها المستفيدون من السلطة وامتيازاتها.

فنتيجة لغياب عدالة التوزيع والتفاوت في المداخيل والتنمية بين مختلف مكونات المجتمع تصبح احتمالية النزاع والحروب كبيرة والتي تصل في بعض الأحيان إلى المطالبة بالانفصال عن الدولة الأم حتى يتسنى للاثنيات التي تقطن الأقاليم الغنية بالثروات من تسيير أمورها بنفسها والاستفادة من ثرواتها.

الفرع الثاني: الموارد الطبيعية والنزاعات الإثنية:

إن النزاعات الناجمة عن التنافس على الموارد لها عدة مصادر، فقد تكون نتيجة إقصاء مجموعة معينة من الوصول إلى ثروة من الثروات الطبيعية ومن الإستفادة منها، أو نتيجة لرغبة فئة معينة التحكم في هذه الثروات والاحتفاظ بها لنفسها وللأجيال القادمة، أو حتى نتيجة للسياسات المنتهجة من قبل السلطة

والقائمة على غياب العدالة في توزيعها وبرمجتها، لاسيما في حالات دول العالم الثالث القائمة على الإقصاء وغياب عدالة التوزيع بين مختلف أطياف المجتمع والأقاليم.

فما تشهده الساحة الدولية من تنافس على الثروات إنعكس على الدول داخليا، لاسيما في إطار الدول التي تعرف تنوعا عرقيا أو إثنيا، فالطرف الذي يتمركز في المنطقة الغنية بالثروات الطبيعية يرى في نفسه أولى بإستغلالها وبالإستفادة من عوائدها مقارنة بالأطراف الأخرى، على الرغم من الإنضواء تحت نفس الدولة، كما أنه في بعض الأحيان يكون النزاع ناجما عن السياسات المنتهجة والتي وجدت خدمةً لتقسيم عوائد هذه الثروات بالتساوي بين مختلف أقاليم الدولة عن طريق سياسات تنموية تهدف إلى ترقية وتنمية كل أقاليم الدولة بدون تمييز، لتصبح هي السبب للنزاعات من خلال إتباعها إستراتيجية إستخراج الثروات من منطقة معينة في حين أن عوائد هذه الثروات تذهب إلى مناطق أخرى على حساب الإقليم الذي استخرجت منه و على حساب قاطنيه.

فالنزاع الإثني في إقليم دارفور نتيجة لتنقل القبائل العربية (الرعوية) إلى الجنوب بحثا عن الموارد (الماء والكلأ) على مختلف مراحله (1982–2003) و في ظل الظروف المختلفة في كل مرة، لاسيما التدهور البيئي الذي عرفه الإقليم في ثمانينيات القرن الماضي نتيجة لموجة الجفاف، لا يمكن تكييفه إلا على أساس صراع بين المزارعين المستقرين والرعاة الرحل حول مصادر المياه والكلأ، أي أنها مسألة بقاء على قيد الحياة هربا من الموت المحتم بسبب الظروف البيئية القاسية.

إلا إن تاريخ الأزمات في إقليم دارفور يشير إلى أن هذه الهجرة من الشمال إلى الجنوب كانت معروفة سابقا في الإقليم وكانت تخضع لقواعد متفق عليها، فكانت تنشب بسبب ذلك بعض النزاعات وغالبا ما يتم احتواؤها وتسويتها من خلال النظم والأعراف القبلية السائدة، حيث تهاجر القبائل الرعوية من الشمال إلى الجنوب لإستغلال الأراضي لرعي قطعانها في الفترة التي تلي حصاد الحقول وجمع المحاصيل، وبالتالي تستفيد القبائل الرعوية من بقايا هذه المحاصيل في تغذية قطعانها وتستفيد القبائل التي تمارس الزراعة من بقايا الحيوانات كأسمدة تساعد في وفرة المواد العضوية التي تزيد من خصوبة التربة.[27]

إن التنافس على الثروات الطبيعية بين مختلف المجموعات الإثنية المكونة للمجتمع، يؤدي إلى نزاعات بينها غالبا عندما تترك هذه الجماعات لمصيرها، في ظل غياب الدولة والسلطة القائمة والتي من مهامها توفير الأمن لمواطنيها بمختلف أبعاده، فلو يتم توظيف سياسات محكمة وإستراتيجيات بهدف مرافقة الأقاليم التي تعرف تدهورا بيئيا وشحا في الموارد الطبيعية بما يدفع بقاطنيها إلى الهجرة، لما شهدت

نزاعات مهما كان نوعها إثنية، عرقية وغيرها، فالتاريخ يشهد على تجارب أجبرت فيها مجموعات على الترحال والتنقل من أقاليمها لدواعي بيئية، ولكن مرافقة السلطات القائمة آنذاك قضت على كل ما يمكن أن ينجر عن هذا التنقل.

فقد كان للدولة السودانية تجربة سابقة وناجحة في مرافقة المهاجرين وإستقرارهم في ستينات القرن العشرين، وهي عندما تم بيع منطقة حلفا القديمة الواقعة على الحدود مع مصر للحكومة المصرية لإنشاء مشروع السد العالي بسبب حاجة المشروع لتلك الأراضي، لتفادي أية خسائر يمكن أن تنجم عن إمتداد مياه السد، حيث قامت الحكومة بإختيار منطقة أخرى "منطقة حلفا الجديدة، وقامت بإنشاء مدينة جديدة بكل مساكنها وخدماتها بالإضافة إلى القرى النموذجية المتكاملة وكل البنيات الأساسية من قنوات الري ومن مشاريع زراعية مخططة، كما عملت على تهيئة البيئة الإجتماعية والمعنوية لأهالي المنطقة المستقرين والقادمين على السواء لإمتصاص أية نوبات سلبية قد تنجم خلال هذه المرحلة، ومكنت القادمين من كل وسائل الاستقرار، وهو ما كان يمكن القيام به في إقليم دارفور بدل التهميش و زيادة الطين بلة بدعم بعض أطراف النزاع على حساب الآخرين، لتفادي الكارثة الإنسانية وما وصلت إليه الأوضاع.

خاتمة:

أصبحت البيئة والتهديدات الناجمة عنها والتي تصل إلى درجة النزاعات في المناطق التي تعرف تنوعا إثنيا تشكل رهانا كبيرا أمام المجتمع الدولي وحتى السياسات الحكومية، وذلك حتى يتم التعامل معها بأولوية على أن تعطى لها أهمية كبيرة في أجندتها، فأمن الإنسان بمختلف أبعاده (الغذائي، المائي، الصحي ،...) أضحى رهين البيئة وتقلباتها، وكل تغاض أو تهاون في التعامل مع البيئة سيكلف البشرية ثمنا باهضا قد لا يمكن فيه التوصل إلى حل يساهم في عودة الحياة إلى ما كانت عليه من قبل، وما يشهده العالم من تبعات وانعكاسات الإحتباس الحراري الذي طالت آثاره كل التوازن البيئي الإيكولوجي لخير دليل على الأهمية التي ينبغي أن تمنح لهذا العامل.

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن التنوع الإثني في أي دولة يمكن أن يكون مصدر غنى وثراء يساهم في تطورها بدل أن يكون مصدر تهديد لأمنها ووحدتها، إن تَم التعامل معه بذكاء وإن عملت الدولة على تطوير أواصر التجانس و

صهر كل الفوارق بين مختلف أطياف المجتمع بدل من ترسيخ ثقافة الفروقات والطابع التصادمي القائم على التمايز "نحن وهم".

- إنعكاسات التدهور البيئي أصبحت تشكل تحديا كبيرا لاقتصاديات الدول، لاسيما تلك التي تعرف تنوعا إثنيا قائما على أساس أنشطة اقتصادية بسيطة وهشة تمارس بطرق تقليدية لا تكاد تؤمن لقمة العيش لأفرادها.

- التدهور البيئي سبب في نشوب نزاعات بين مختلف مكونات التركيبة الإجتماعية للدول التي تشهده جراء هجرة الجماعات الإثنية لأقاليم أخرى بهدف البحث عن الموارد التي تؤمن عيشها وتمكنها من ممارسة أنشطتها، وهو ما يقابل بالرفض من قبل الإثنيات والقبائل صاحبة الأراضي المهاجر إليها، على غرار ما حدث في غرب السودان ونيجيريا.

- تعمل سياسيات تهميش الأقاليم وغياب العدالة التوزيعية داخل الدول على تعقيد وتأزيم الأوضاع الناجمة عن التدهور البيئي، بما يساهم في تغيير منحى النزاع أو الصراع، من المطالبة بالحق في التنمية والعدالة في توزيع عوائد الثروات إلى المطالبة بالإنفصال والسعي لإدارة الشؤون المحلية باستقلالية، خصوصا في الأقاليم الغنية بالثروات ولكن عوائد ثروات إقليمها تستفيد منها أقاليم و إثنيات أخرى ممثلة في السلطة في حين هذه الأخيرة وإقليمها مقصية من المناصب ومن الإستفادة من عوائد ثرواتها.

- إلا أن حضور الدولة ببرامجها وسياساتها التنموية التي تتبناها لمرافقة الفئات الإجتماعية والمناطق التي تعرف هذا التدهور من شأنه أن يساهم في التحكم في هذه المخلفات وأن يجنب الفئات الإجتماعية والأقاليم التي ترى أنها مهمشة أن تلجأ إلى العنف و الاقتتال في الحصول على ما تفتقده.

ولمواجهة هذه المخرجات، خلصت الدراسة إلى التوصيات الآتية:

- تبني سياسات قائمة على أساس العدالة في توزيع الثروات وعوائدها والمشاريع التنموية بين مختلف مكونات المجتمع وأقاليم الدولة، بما يسهم في تخفيف عبء أية ظاهرة، وذلك من خلال إيجاد الحلول والبدائل بدلا من ترك الجماعات لمصيرها ولمواجهة الأمر بنفسها، فشح الأمطار يمكن معالجته بتوظيف التكنولوجيا وببناء السدود التي تعمل على تخزين مياه الأمطار الموسمية بدلا من تسربها في الأرض، وكذلك حفر الآبار واستغلال المياه الجوفية، بما يساعد قاطني المناطق على الإستقرار ومزاولة نشاطاتهم بدل الهجرة وما ينجر عنها من تبعات على مختلف الأصعدة.

- شح الموارد الطبيعية لا يعني بالضرورة خلق جو تنافسي بين مختلف أطياف المجتمع، إن كانت هناك سياسات تنموية محكمة تأخذ بعين الإعتبار التفاوتات والفروقات بين الأقاليم، وتحاول بناء برامج تكرس

التوازن بين الأقاليم وليس بتركيز كل المشاريع والأنشطة في مناطق معينة وتهميش الباقي، بما ينمي الشعور بالحرمان و الفرقة في التعامل مع التركيبة الإجتماعية والجغرافية للدول.

الهوامش :

[1] د.إحسان علي محاسنه، **البيئة والصحة العامة**، دار الشروق، 1991، ص. 17.

[2] د.ماجد راغب الحلو، **قانون حماية البيئة**،دار المطبوعات الجامعية،الإسكندرية،الطبعة 1994 ص 21 .

[3] JONATHAN Bernard, **Les théories de la sécurité environnementale : regard critique sur un concept ambigu**, Canada : Université du Québec à Montréal, mémoire de fin d'études présenté comme exigence partielle de la maîtrise en sciences politiques, Janvier 2007, P.09.

[4]Arnold WOLFERS, "NATIONAL SECURITY AS AN AMBIGUOUS SYMBOL", **Political Science Quarterly**, Vol.67, N°.4.1952, p.485.

[5]بوسطيلة سمرة، **الأمن البيئي–مقاربة الأمن الإنساني–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013–2013، ص.9.

[6] أ.د ساجد احميد عبل الركابي، **التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ**، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط.1، 2020، ص.37.

[7] د. شاعة محمد، **المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية**، حوليات جامعة الجزائر 1، الجزء الرابع، عدد 31، ص.171.

[8]Jean Baptiste MBONABUCYA, **ETHNICITE ET CONFLIT ETHNIQUE : APPROCHES THEORIQUES EN PERSPECTIVE DE L'ANALYSE DU CONFLIT DES RWANDAIS**, mémoire de Licence en Sociologie, Genève : faculté des Sciences Economiques et sociales, juillet 1998, p.40.

[9]خليفة داود، **الإثنية اللغوية وأزمة الهوية**، مجلة التعليمية، المجلد رقم 7، عدد.2، ص.90.

[10]Dominique SCHNAPPER, **Ethnies et nations, «** *Cahiers de recherche sociologique* **»**, N°20, 1993, p.159.

[11]François GAULME, **Questions d'ethnies**, « *Politique africaine* », Karthala : Paris, N°68, 1997, P. 121.

[12]فوزية لبادي، **إشكالية إدارة التنوع الإثني (العرقي) في العالم العربي منذ الحرب الباردة–دراسة حالتي السودان والعراق–**، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، 2015–2016، ص.41.

[13]شاعة محمد، مرجع سابق، ص.173.

[14] Stuart T. Kaufman**, An International Theory of Inter-Ethnic War**, *Review of International Stadies*, vol.22, N°.2, 1996, 150.

[15] David A. Like and Ronald Rothchild, **Ethnic Fears and Global Engagement**: **The International Spread and management of Ethnic Conflict**, *Policy Paper*, January 1996, p.8.

[16] د. عبد الحق طرابلسي، د. منير بن دريدي، **الهجرة ومسائلات الحياة اليومية للإنسان العربي في ظل الظروف الإقليمية والدولية الراهنة**، أعمال المؤتمر الدولي "ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ط.1، الجزء الأول، 2019، ص. 35.

[17]Est considéré comme un « migrant environnemental », une personne contrainte de quitter l'endroit où elle vit parce qu'un changement environnemental brusque ou progressif rend la vie sur place trop difficile ou impossible. **Sur** : International Organization of Migration, **APPROCHE MIGRATION ET ENVIRONNEMENT EN REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO**, 2014-2017, p.3.

[18]Marion Borderon and others, **Migration influenced by environmental change in Africa, A systematic review of empirical evidence**, *Demographic Research*, Vol.41, December 2019, p.493.

[19]OFPRA, les Sinyar, Division de l'Information, de la Documentation et des Recherches (Ofpera), 31décembre 2015, p.p. 2-3, sur http://www.ofpra.gouv.fr/sites/default/files/atoms/files/ligne_directrices_europeennes.pdf

[20]د.محمد فرج عبد العليم علام، **التغيرات الديمقراطية في قارة إفريقيا**، *مجلة قراءات إفريقية*، ع.36، أبريل 2018، ص.59

[21]Yograj Gautam, **Seasonal Migration and Livelihood Resilience in the Face of Climate Change in Nipal**, *Mountain Research and Development*, Vol. 37, N°. 4, Nov 2017, p.p. 436-445.

[22]د. عبد العزيز راغب شاهين، **الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل- إتجاهات نظرية ومنهجية ودراسات تطبيقية-** ،د.ذ.ط، ص، الهيئة المصرية العامة للكتابة،القاهرة، 2011، ص.16.

[23]. د. محمد سليمان محمد، **السودان حروب الموارد والهوية**، ط.3، دار عزة للنشر والتوزيع الخرطوم، 2010، ص.17.

[24]Thomas F. Homer-Dixon, **Environmental Scarcities and Violent Conflict : Evidence from Cases**, Peace and Conflict Studies Program, University of Toronto, *International Security*, Vol. 19, N°.1, 1994, p.p. 3-4.

[25]Groupe interagences des Nations Unies pour les actions préventives, **Ressources renouvelables et conflits**, *Guide pratique pour la prévention et la gestion des conflits liés à la terre et aux ressources naturelles*, 2012,p.9.

[26]Salomé Bronkhorst, **Rareté de ressources et conflits entre pasteurs et agriculteurs au Sud-Kordofan, Sudan**, *Culture et Conflits*, N°.88, décembre 2012, p.118.

[27]IOM, Government of Japan, ProAct network and Environmental partnerships for community resilience, **Environmental and Livelihoods Vulnerability Mapping (ELVM) in North and South Darfur, Sudan**, *final report*, July 2010, p.13